ورقة بحثية بعنوان:

"بيئة الاستثمار في اليمن "

ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص

اعداد:

أ.مس.د/ بثينة عبدالله اسماعيل السقاف

عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة عدن– الجمهورية اليمنية

buthina.alsqqaf@gmail.com

تم اعداد هذه الورقة ضمن برنامج تعزيز القطاع الخاص،

برعاية الغرفة التجارية والصناعية عدن، ووكالة تنمية المنشآت smeps

ملخص تنفيذي:

تلعب البيئة الاستثمارية دوراً رئيسيا في تحديد حجم الاستثمارات، وبالتالي حجم المشروعات الاستثمارية التي ستجد طريقها إلى الواقع، حيث يتوجب التركيز على حقيقة مفادها أن البيئة الاستثمارية التي توثر سلبا في حجم الاستثمارات تعني أن عوامل الطرد هي الغالبة، وفي حالة التأثير ايجابيا في حجم الاستثمارات فتعني أن عوامل الجذب هي الغالبة في البيئة الاستثمارية، وتأتي مؤشرات بيئة الاستثمار اليمنية في ذيل قائمة كل مؤشر وأهمها مؤشر الحوكمة العالمي في أحدث تقرير له للعام 2021م، وخروج اليمن مع بقية الدول العربية المصنفة في معظم المؤشرات ذات الملائمة عالية الجدارة في التصنيف كمؤشرات الحرية الاقتصادية في ظل القيود المفروضة على الاستثمار الاجنبي المباشر، وغيرها من المؤشرات المعتمدة دوليا التي تصنف اليمن بيئة استثمار سيئة ومناخها غير جاذب للاستثمار وبيئة طاردة لرؤوس الاموال المحلية.

تكمن أهمية الورقة البحثية في كونها تسلط الضوء على أهمية معرفة بيئة الاستثمار في اليمن والتغيرات التي أثرت فيها كنتيجة للحرب منذ 2015م، ومعرفة مدى كونها بيئة جذب أم طرد لرأس المال الوطني في ظل قصور الدراسات والابحاث المتخصصة في هذا الجانب، كما تعد ورقة عمل مهمة لرسم سياسة حكومية جاذبة للاستثمار في المستقبل، كما انطلقت الورقة من أهداف تمثلت في دراسة توجهات الاستثمار في اليمن والعوامل المؤثرة عليه، مع توضيح أهمية تهيئة بيئة الاستثمار لتحسين مؤشرات الاستثمار، ودور تلك المؤشرات المعتمدة دوليا في الكشف عن سلامة جاذبية مناخ الاستثمار، ووضع رؤية لمقترح حزمة سياسات واجراءات تساعد على تحسين بيئة الاستثمار في اليمن في الفترة القادمة.

وقد خرجت الورقة بعدة توصيات أكدت في مجملها على ضرورة تفعيل مشاركة القطاع الخاص كخطوة أولى نحو بناء شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص وفق مشروع قانون الشراكة لعام 2014م، حسب مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة والقطاع الخاص في واشنطن، وتوصي بضرورة اعداد استراتيجية وطنية لتحسين بيئة الاستثمار في اليمن تتضمن قائمة بالمشاريع الاستثمارية ذات الاولوية التي يمكن أن تزيد من فعالية القطاعات الحيوية لتعزز نقاط القوة وتكون اكثر ملائمة وجاذبية للاستثمار المحلي والاقليمي، وتشكيل مجلس تنسيقي وطني لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال، وتثبيت أسس الحوكمة مع ردع استفحال الفساد وتجذره في مؤسسات الدولة وهيئاتها، مما يفضي إلى تطبيق سيادة القانون، وبالتالي بيئة تنظيمية جيدة للغاية.

Executive summary:

The investment environment plays a major role in determining the volume of investments, and therefore the volume of investment projects that will find their way to reality, where it is necessary to focus on the fact that the investment environment that negatively affects the volume of investments means that the factors of expulsion are predominant, and in the case of a positive impact on the volume of investments, it means That the attractions are predominant in the investment environment, and the indicators of the Yemeni investment environment come at the bottom of the list of each indicator, the most important of which is the global governance index in its latest report for the year 2021, and Yemen's exit with the rest of the Arab countries classified in most of the indicators of high suitability in classification as indicators of economic freedom in Under the restrictions imposed on foreign direct investment, and other internationally approved indicators that classify Yemen as a bad investment environment, its climate is not attractive to investment, and it is an environment that repels local capital.

The importance of the research paper lies in the fact that it sheds light on the importance of knowing the investment environment in Yemen and the developments that affected it as a result of the war since 2015, and knowing the extent to which it is an environment that attracts national capital in light of the shortcomings of specialized studies and research in this aspect. It is also an important working paper for drawing up government policy, Tourism, investment in investment, tourism, tourism, investment Policies and work that help improve the investment environment in the coming period.

The paper came out with several recommendations that emphasized in their entirety the need to activate the participation of the private sector as a first step towards building an effective partnership between the public and private sectors in accordance with the draft partnership law for the year 2014, according to the memorandum of understanding signed between the government and the private sector in Washington, and recommends the need to prepare a national strategy to improve the investment

environment In Yemen, it includes a list of priority investment projects that can increase the effectiveness of vital sectors to enhance strengths and be more suitable and attractive for local and regional investment, and the formation of a national coordinating council to decide the conduct of business activities, and establish the foundations of governance and abolish the rampant corruption and its roots in state institutions and bodies, which leads to enforce the rule of law, and thus a very good regulatory environment.

المقدمة:

واجهت بيئة الاستثمار في اليمن منذ عام 2011م، واقعاً مريراً عقب تضافر سلسلة من الأحداث القاسية وسياسات الاقتصاد الكلي غير المسبوقة لتهوي بعملية التنمية في خضم أزمة، وكان لهذا الوضع آثار وتداعيات على كافة الانشطة الاقتصادية بسبب الطبيعة المترابطة التي تتسم بها بيئة النشاط الاقتصادي، مما أثر بدورة على بيئة الاستثمار المحلي واتجاهاته، وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، إذ وصل الامر أن أصبح الاقتصاد اليمني في ذيل قائمة مؤشرات بيئة الاعمال العالمية.

كما هو متعارف عليه منذ عقود أن البيئة الاستثمارية في اليمن تعاني من العديد من المعوقات الادارية والتنظيمية والمؤسسية، كما عانت في الفترة الاخيرة مع احتدام الصراع خاصة بعد 2015م من هشاشة وعدم استقرار الوضع الامني والاقتصادي والسياسي، فمع شدة احتدام الصراع واستمراره قرر العديد من رجال الاعمال في أغلب مناطق الوطن نقل رؤوس أموالهم إلى مناطق أخرى خارج البلاد، فيما قرر آخرون البقاء والصمود، وبذل المزيد من الجهد للبقاء في تلبية احتياجات المجتمع والتأقلم مع متغيرات المناخ الاستثماري غير المواتية.

أهمية ورقة البحث:

تكمن أهمية الورقة في كونها تسلط الضوء على موضوع في غاية الاهمية والذي يعد في الوقت الراهن أحد محركات التعافي والنهوض الاقتصادي كمحرك للأنشطة الاقتصادية في البلد، بالإضافة إلى أهمية معرفة بيئة الاستثمار في اليمن والتغيرات التي أثرت فيها كنتيجة للحرب منذ 2015م، ومعرفة كونها بيئة جذب أم طرد لرأس المال الوطني في ظل قصور الدراسات والابحاث المتخصصة في هذا الجانب، كما تعد ورقة عمل مهمة لرسم سياسة حكومية جاذبة للاستثمار في المستقبل.

أهداف الورقة البحثية:

1- دراسة بيئة وتوجهات الاستثمار في اليمن خلال الفترة (2011-2021م)، والعوامل المؤثرة عليها وأهمية تحسينها.

2- تحليل مؤشرات بيئة الاستثمار في اليمن ودورها كعامل جذب أم طرد للرأس المال الوطني.

3- تحليل واقع بيئة الاستثمار في اليمن باستخدام تحليل SWOT وتأثيره على بيئة الاستثمار.

4- اقتراح حزمة سياسات واجراءات لحلول تساعد على تحسين بيئة الاستثمار في اليمن.

طرق جمع البيانات:

تستند الباحثة في اعداد الورقة البحثية على جمع البيانات من خلال التقارير الصادرة عن الجهات الحكومية والمنظمات الاقليمية والدولية ذات الصلة، كما تعتمد على المنهج الاستقرائي، والتحليلي الوصفي، ذلك أنَّ الورقة تتطلب تجميع المعلومات والبيانات وتحليلها بهدف الوصول إلى استنتاجات يمكن تعميمها.

مكونات الورقة البحثية:

لقد تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور تناول المحور الأول الذي حمل عنوان "أهمية تهيئة البيئة الاستثمارية وتحسين مؤشراتها في اليمن"، وتم عرض فيه أهمية تهيئة البيئة الاستثمارية لتحسين مؤشرات الاستثمار، وابراز دور مؤشرات الاستثمار في الكشف عن سلامة جاذبية بيئة الاستثمار.

أما في المحور الثاني الذي جاء تحت عنوان" تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية في اليمن"، حيث تم الاستناد في التحليل على تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية في اليمن من جهة، وتحليل SWOT لواقع بيئة الاستثمار في اليمن من جهة ثانية.

ولقد استعرض في المحور الثالث الذي جاء عنوانه" بيئة الاستثمار في اليمن والحلول لسبل تعزيزها"، حيث تم استعراض الخطوات السابقة لتهيئة بيئة الاستثمار في اليمن، مع وضع رؤية بحزمة سياسات واجراءات تساعد على تحسين بيئة الاستثمار في اليمن، واخيراً الخلاصة وأهم الاستنتاجات والتوصيات، مع توثيق المراجع والمصادر في قائمة منفصلة الحقت آخر الورقة.

المحور الأول

أهمية تهيئة البيئة الاستثمارية وتحسين مؤشراتها في اليمن

1) أهمية تهيئة البيئة الاستثمارية لتحسين مؤشرات الاستثمار

يُعد اليمن أفقر دولة في الشرق الأوسط حتى قبل الحرب الحالية التي اندلعت في 2015م، التي عرقلة التنمية ليحتل اليمن المرتبة 154 من أصل 187دولة في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2020، ومن أجل معرفة أهمية تهيئة البيئة الاستثمارية، وتحسين مؤشرات الاستثمار نتطرق لمعرفة الوضع الراهن للاقتصاد اليمني، مع مراجعة لأهمية مؤشرات التقارير الدولية التي من شأنها تحسن مناخ الاستثمار، وذلك كالآتي:

أ- نظرة حول النشاط الاقتصادي في ظل الحرب وتأثر بيئة الاعمال

مع استمرار الصراع منذ ما يقارب 8 سنوات تعمقت اثره مؤشرات التنمية البشرية، والمؤشرات الاقتصادية حيث يُلاحظ انخفاضاً تراكمي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو(50%) منذ 2015م، مما أنعكس سلباً على الأسعار والأنشطة التجارية، كما أدى الصراع إلى تراجع حجم الصادرات بشكل كبير، إذ انخفض إنتاج النفط والغاز بنسبة (90%) عمَّا كانا عليه عام 2014م، وكانت صادراتهما تُشكِّل نسبة (90%) من صادرات البلاد، وثلث إجمالي الناتج المحلي، وايراداتهما تمول أغلب فاتورة الاستيراد للسلع الغذائية، وتزامن ذلك مع تراجع حجم الصادرات الزراعية بنسبة (75%)، وفي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 [1] ، قُدَّرت الخسائر الناتجة عن تضرُّر التجارة الخارجية عموماً بحوالي(36) ملياراً و(285) مليون دولار، مما أثر على بلوغ نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (81.7%) عام2020، قاد هذا التدهور في المؤشرات إلى احداث تدهوراً لحجم الاحتياطيات الخارجية على نحو حاد، فقد تراجعت من (5.64) مليار دولار في عام2015م، إلى حوالي نصف مليار دولار في عام 2017م، وهو سنة قرار نقل مركز عمليات البنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن، أي أنَّ البنك المركزي في صنعاء قد فقد حوالي (91%) من الاحتياطي قبل صدور قرار النقل[2].

كما استمر عجز الموازنة بالارتفاع حيث وصل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 16% في 2015، وبلغت النسبة 1.16% في 2017م، ونسبة 9% عام 2017م، ثم بلغت 5.7% عام 2018م، وقد تم تمويل معظمه عبر السحب على المكشوف من البنك المركزي اليمني [3].

---

[1] تقييم الوكالات للاستجابة الانسانية لازمة اليمن، يوليو2022م، اليمن، ص4.

[2] نشرة المستجدات الاقتصادية – وزارة التخطيط والتعاون الاقتصادي، عدن، فبراير 2019، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ص13.

[3] نشرت المستجدات الاقتصادية والاجتماعية- العدد(51) اغسطس 2019م، (ص3)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص14.

ب- دور تحسين البيئة الاستثمارية في تحسن مؤشرات الاستثمار

تحاول معظم الدول فهم أثر التحسينات في بيئة الأعمال التي تلجأ إليها أي دولة في زيادة فرصها لجذب الاستثمارات، حيث تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية جنباً إلى جنب مع تحفيز بيئة الاستثمار المحلي، لكونهما من الروافع الرئيسية للنمو الاقتصادي، ولكي تنجح أي دولة في ذلك عليها أن ترفع جاهزية الإطار التنظيمي لبيئة الأعمال وتزيد كفاءة الخدمات التي تُقدم للمستثمرين، بما يجعل اجتذابهم أمراً سهلاً خصوصاً في حالة وجود مقارنات في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

يوجد هناك أربعة أطراف فاعلة في أي بيئة استثمار وطنية، وهي[4]:

1- المنظمات الحكومية التي تقوم بدور المسهل لبيئة الأعمال والمطبق للقوانين والتشريعات.
2- البيئة التشريعية والقوانين والتنظيمات والضوابط المعمول بها، سواء تعلَّقت بضبط عناصر منظومة الاستثمار أو بالحوافز والتيسيرات المالية وغير المالية المقدمة لوحدات الاستثمار المحلي والأجنبي.
3- القطاع الخاص الوطني والمتمثل في الشركات والوحدات الإنتاجية كافة التي يملكها رأس المال الوطني.
4- وحدات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل في الوحدات الإنتاجية التي يمتلك فيها الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من رأس المال تبلغ 10% أو أكثر.

ولأن الاستثمار على هذا القدر من الأهمية في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أي دولة، فإنه بالقدر الذي يتحسن به بيئة الاستثمار، حيث يتم التماس التحسن من خلال[5]:

- زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد المحلي.
- ارتقاء مكانة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي.
- تحسن مؤشرات أداء ميزان المدفوعات للاقتصاد، وخصوصاً في حالة الاقتصادات التي تعاني عجزاً مزمناً في ميزانها التجاري.
- زيادة الطلب على العمالة الماهرة وتراجع مؤشرات البطالة في الاقتصاد.
- تطور تكنولوجيا الإنتاج المحلي حال قيام الاستثمارات الأجنبية بنقل التكنولوجيا.

ج) مؤشرات التقارير الدولية لتحسين بيئة الاستثمار

تبرز أهمية تهيئة مناخ الاستثمار لزيادة مساهمة الاستثمار الخاص الإجمالي (المحلي والأجنبي) في توليد القيمة المضافة في الاقتصاد وسد فجوة الموارد المحلية، وتوفير موارد اقتصادية إضافية للمجتمع وخصوصاً في بلدان العالم النامي التي تعاني العجزَ المالي المزمن، ومنها بلدنا اليمن، ومن ثم الأثر التنموي النهائي في الأجلين

[4] https://webcache.googleusercontent.com تاريخ الاطلاع 2022/10/12م،9:10م.
[5] المصدر السابق نفسه.

القصير والطويل وإنجاز التنمية الاقتصادية المنشودة، فمن هذا المنطلق يمكن عرض أهم التقارير والمؤشرات المعتمدة دولياً في الكشف عن سلامة جاذبية بيئة الاستثمار في أي دولة كما يلي:

أ) **التقارير الدولية المعتمدة للبيئة الاستثمار**

هناك تقارير تصدر عن المؤسسات الاقتصادية الدولية ومن أهم تلك التقارير "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال"، حيث يصدر سنوياً عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ويقوم بقياس سهولة/صعوبة تنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة بالكامل للمواطنين في الدول المختلفة وذلك من منظور خاص يركز على عشرة مؤشرات وهي: تأسيس الشركات، استخراج تراخيص البناء، الحصول علي الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمر (حماية حقوق صغار حملة الأسهم)، سداد الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تسوية حالات الإعسار[6].

ومن جانبها تقوم الهيئات الوطنية بإعداد ورصد وتحليل تقارير أخري أكثر شمولاً لتحديد مواطن الضعف والقوة في مناخ الاستثمار في الدول تغطي جوانب النقص في مؤشرات لا يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مثل الأمن والاستقرار السياسي، واستقرار الاقتصاد الكلي، وانتشار الرشوة والفساد، والطرق والمواصلات، والحصول علي الاراضي، ومستوي التدريب ومهارات القوي العاملة، والأنظمة المتعلقة بالاستثمار الخارجي أو حالة النظام المالي، ومن اجل تحديد مجالات التطوير تقوم الهيئات الوطنية للاستثمار بـ[7]:

1- التنسيق مع البنك الدولي لإصدار دراسة دورية لتقييم بيئة الاستثمار Investment Climate Assessment.
2- القيام بمراجعة سياسات الاستثمار مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD .
3- مراجعة سياسات الاستثمار مع منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية.UNCTAD .
4- مراجعة تقرير التنافسية Competitiveness report الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي WEF.

وتكمن اهمية متابعة هذه التقارير للدول للتنافس فيما بينها إلى تحسين البيئة الاستثمارية فيها، فعلى سبيل المثال: شكلت المغرب مجلساً تنسيقياً يضم الوزارات المعنية، مما أدي إلي تطور مركز المغرب لتصل إلي المركز (75)، وكذلك فعلت جورجيا والامارات العربية المتحدة، وفي مصر في سنة 2016 أنشئت اللجنة التنسيقية لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال، وغيرها من الدول[8].

[6] https://www.egypt.gov.eg/Services/DBusiness/Arabic/define.html تاريخ الاطلاع 2022/10/9م9:51م.
[7] المصدر السابق نفسه.
[8] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص11.

المحور الثاني: تحليل تغيرات البيئة الاستثمارية في اليمن

يتضمن هذا المحور عرضا لأهم التغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار في اليمن للعام 2021م، مع عمل مقارنه مع دولتين عربيتين هما الجمهورية السورية وجمهورية السودان لإظهار مدى تباين المؤشرات بين ثلاث دول عربية تشهد صراع داخلي، وتم رصد تلك التغيرات استنادا للترتيب في أهم المؤشرات المركبة الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة، والتي تتميز بالشمولية حيث تغطي في مجموعها مختلف مكونات مناخ الاستثمار السياسية، والاقتصادية، والمؤسسية، والتنظيمية، بجانب مؤشرات عوامل الإنتاج وغيرها، ويتم بناؤها اعتمادا على عدد كبير من المتغيرات والمؤشرات الفرعية، والتي يتصل معظمها بشكل مباشر أو غير مباشر بوضع بيئة ومناخ الاستثمار والأعمال في الدول العربية، وهي مؤشرات صادرة عن جهات دولية موثوقة وغالبيتها مؤشرات يتم تحديثها بشكل دوري وقد تم تقسيم تلك المؤشرات رئيسية هي:

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول.

ثانيا: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي.

ثالثا: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية.

رابعا: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج.

1- مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

1-1: مؤشرات التقييم الائتماني السيادي

هذا المؤشر هو تقييم مستقل للجدارة الائتمانية للدولة تقوم به وكالات عالمية متخصصة لمنح الأسواق والمستثمرين رؤيتها لمستوى المخاطر المختلفة المرتبطة بالاستثمار في ديون تلك الدولة، من خلال تقييم مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد وبالكامل، أي أنه يوفر لغة عالمية مشتركة وشفافة للمستثمرين وغيرهم من المشاركين في السوق والشركات والحكومات لتصبح جزءا من عمليات صنع القرار على كافة المستويات، بمعنى أكثر وضوحا يمكن تعريف التصنيف الائتماني أو الجدارة الائتمانية بأنها: درجة تظهر مدى قدرة دولة أو مؤسسة ما على سداد ديونها، تمثل قائمة مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في مؤشرات التصنيفات الائتمانية السيادية لوكالات التصنيف الائتماني الخمس الرئيسية في العالم حيث المؤشرات الصادرة عنها معتمدة دوليا لتقييم مناخ الاستثمار في الدول، وهذه الوكالات هي[9]: ستاندرد آند بورز، موديز، فيتش، كابيتال انتليجين، اي إتش إس.

- **اليمن في مؤشر وكالة (آي إتش إس)**

على رغم من كل الظروف غير المواتية لا تزل اليمن من ضمن الدول العربية المدرجة في تصنيف وكالة (آي إتش إس) فقط من بين الوكات في هذا المؤشر، وتم تصنيف اليمن في مؤشر التصنيف الائتماني السيادي أو

[9] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص11.

درجة الملاءة ما بين مخاطر ائتمانية مرتفعة والذي يرمز له بـ(B) ومخاطر قريبة من التخلف عن السداد واخذ الرمز (C) أي أن اليمن يتراوح تصنيفها ما بين (C) و(B) بين عامي 2021 و2022م وفق هذا المؤشر[10].

ويعد العمل على تخفيض مخاطر اليمن من تخلفها عن السداد ضرورة لابد منها، لأن اليمن بأمس الحاجة إلى جذب الاستثمار للانتقال الى مرحلة التعافي الاقتصادي، وبالتالي الحصول على تصنيف ائتماني سيادي جيد يعد أمرًا ضروريًا في الحصول على التمويل من الأسواق المالية الدولية، فضلا عن أهميته القصوى في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

1-2: مؤشر فيتش لمخاطر الدول

ننتقل الآن إلى تحليل وضع اليمن في مؤشر فيتش لمخاطر الدول من أصل (200) دولة يقيسها المؤشر لعام 2021م، تكمن أهمية المؤشر في كونه يولي اهتمام بمؤشر المخاطر لإبراز فاعلية الانشطة الاقتصادية للمستثمرين بالدرجة الأولى، ويدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك كالآتي:

جدول (1) الترتيب العالمي لليمن في مؤشر فيتش لمخاطر الدول

الدولة	الترتيب العالمي في مؤشر فيتش 2020	الترتيب العالمي في مؤشر فيتش 2021	مقدار التغير	المخاطر السياسية قصيرة الامد 2021	المخاطر السياسية طويلة الامد 2021	المخاطر الاقتصادية قصيرة الامد 2021	المخاطر الاقتصادية طويلة الامد 2021	مؤشر المخاطر التشغيلية 2021
اليمن	197	199	↓ 2	200	192	194	195	197
سوريا	193	190	↑ 3	188	198	177	191	169
السودان	195	197	↓ 2	198	189	199	194	181

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص12.

يلاحظ من خلال استعراض الجدول السابق، جاءت اليمن في المرتبة 197 في الترتيب العالمي لعام 2020م، والمرتبة ما قبل الاخيرة (199) من أصل (200) دولة يقيسها المؤشر، وبالتالي تعد اليمن وفقا لذلك أسوا الدول من ناحية مؤشر فيتش للمخاطر، وحتى على المستوى العربي مقارنة بدول النزاع كسوريا والسودان افضل حالا منها، حيث المخاطر السياسية وعدم الاستقرار السياسي، كانت عوامل طرد للاستثمار واضعفت اليمن في مؤشرات هذا التصنيف.

1-3: مؤشر PRS لمخاطر الدول

مؤشراً **PRS** مركبا يقيس المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية في (140) دولة حول العالم منذ أكثر من 40 عاما، ويعد من أكثر المؤشرات شمولاً وعمقا، ويحسب تصنيف المؤشر المركب تجميعيا بحيث يساهم تصنيف المخاطر السياسية بنسبة(52%) منن التصنيف المركب، بينما يساهم تصنيف المخاطر المالية والاقتصادية بنسبة

[10] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص11.

(25%) لكل منهما، وكلما ارتفع التصنيف المحسوب للدول في المؤشر ومكوناته الفرعية انخفضت درجة المخاطر بالدولة، كما يتضح من الجدول الاتي:

جدول (2) الترتيب العالمي لليمن في مؤشر PRS لمخاطر الدول						
الدولة	المؤشر المركب 2020	المؤشر المركب 2021	مقدار التغير	مؤشر المخاطر السياسية 2021	مؤشر المخاطر المالية 2021	مؤشر المخاطر الاقتصادية 2021
اليمن	136	134	↑ 2	138	86	131
سوريا	138	139	↓ 1	137	137	137
السودان	140	141	↓ 1	140	141	138
المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص12.						

يلاحظ من عرض بيانات الجدول السابق تقدم اليمن درجتين في الترتيب لعام 2021م مقارنة بـ2020م حيث شهدت تحركات سياسية مستقرة نسبيا الى جانب بقيت المؤشرات الفرعية الاجتماعية والاقتصادية، وبشكل عام احتلت في مؤشر المخاطر السياسية المرتبة 138 من أصل 140 دولة، أي في ذيل القائمة، وعند النظر في المكونات الفرعية للمؤشر وعددها 12 مكونا وهي: استقرار الحكومة، وتدخل الجيش في السياسة، والأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية والتوترات الدينية ووضع الاستثمار، وسيادة القانون والنظام، والصراع الداخلي، والتوترات العرقية، والصراع الخارجي، والمساءلة والديمقراطية، والفساد، والبيروقراطية، وعند تجميعها في مؤشر واحد جاءت اليمن للأسف في ذيل القائمة، لاجتماع كل هذه المؤشرات كعوامل مؤثره للبيئة الاستثمارية في اليمن للأسف الشديد وازدادت استفحالا مع طولة فترة الصراع، كانهيار مؤسسات الدولة وضعف المنظمة القضائية مع غياب مجلس النواب كسلطة تشريعية، مما اضعف سيادة القانون، مما عزز عوامل الطرد للاستثمار في اليمن.

1-4: مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة

واستمرارا لتتبع مؤشرات الوكالات والمؤسسات العالمية المتخصصة في تقييم مخاطر الدول المتعلقة بالأعمال التجارية عبر الحدود، نعرض الجدول التالي الذي يوضح ترتيب اليمن في هذا المؤشر كالاتي:

جدول (3) الترتيب العالمي لليمن في مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة2021م								
الدولة	مؤشر ايلير هيرميس	مؤشر نيكسي لمخاطر التجارة	دان آند براد ستريت	كريديندو لمخاطر التصدير الى الدولة (تصنيف منظمة التعاون (لاقتصادي والتنمية)	كريديندو لمخاطر التصدير الى الدولة مخاطر سياسية في المدى المتوسط والطويل	كريديندو لمخاطر التصدير الى الدولة مخاطر سياسية في المدى القصير	كريديندو لمخاطر التصدير الى الدولة (المخاطر التجارية)	المتوسط العام للترتيب
اليمن	183	105	99	126	198	221	153	155
سوريا	183	105	99	126	198	221	153	155
السودان	183	105	99	126	198	221	153	155
اجمالي عدد الدول	241	142	104	180	241	241	241	199
المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص15.								

وفق ما تم عرضه في بيانات الجدول السابق، يلاحظ أن المؤشر الذي يقيم المخاطر مثل مجموعة كريديندو وشركة ايلير هيرميس العالمية وشركة نيكسي اليابانية وشركة دان آند براد ستريت، حيث يلاحظ أن اليمن مع بقيت الدول العربية كافة جاءت في التصنيف(C) أي مستوى مخاطر مرتفعة للعام 2021م، وتتعلق بالمخاطر السياسية ذات التأثير على نشاط التصدير ومدى استدامة الانشطة الانتاجية في اليمن للمشروعات المحلية، ووفقا لذلك تتعرض المشروعات الى مشاكل في عملية التصدير، وبالتالي تأثر مستوى ارباحها السنوية.

1-5: مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والاعمال

تقوم شركة كوفاس بتقييم متوسط مخاطر ائتمان الشركات وتعثر الأعمال في 161 دولة حول العالم في المعاملات التجارية قصيرة الأجل، وكذلك تقييم الجودة الشاملة لبيئة الأعمال في الدولة التي ترغب في تصدير السلع أو الخدمات إليها، وذلك بالاعتماد على بيانات الاقتصاد الكلي، والبيانات المالية والسياسية، ولمعرفة لما وصلت الية اليمن في مؤشرات مخاطر الاستثمار والاعمال نعرضه بالجدول الآتي:

جدول (4) الترتيب العالمي لليمن في مؤشرات مخاطر الاستثمار والاعمال2021م

الدولة	كوفاس لتقييم مناخ الاعمال	كوفاس لتقييم مخاطر الدولة	كريديندو لمخاطر مناخ الاعمال	مؤشر كريديندو في الاستثمارات المباشرة			المتوسط العام للترتيب
				مخاطر العنف السياسي	مخاطر مصادرة الملكية والاجراءات الحكومية	مخاطر عدم تحويل العملة وتقييد التحويل	
اليمن	146	150	195	233	173	198	183
سوريا	146	150	195	233	173	198	183
السودان	146	150	195	213	157	198	177
اجمالي الدول	162	162	241	241	241	241	215

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص16.

وفقا لبيانات الجدول السابق، وبناء على تقييم كل من كوفاس لمخاطر الدولة ومخاطر مناخ الأعمال وكذلك تقييم كريديندو لمخاطر الاستثمارات المباشرة، ما زالت اليمن في ذيل القائمة مع بقيت الدول العربية التي تعاني من اضطرابات داخلية، حيث احتلت اليمن مع بقيت الدول العربية الترتيب نفسه، حيث لم يزل مخاطر تجدد الصراع مع انهيار الهدنة اصبح بيئة غير جاذبة للمستثمرين الباحثين عن ملاذ امن وبيئة مناخية تتسم بالاستقرار، كما ان الانقسام المالي في الجهاز المصرفي قد هوى باليمن الى ذيل القائمة مع بقيت المؤشرات.

2- **مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي2021م**

إن أهم مؤشرات التي يتضمنها الاتي:

2-1: الاداء الاقتصادي الداخلي لعام2021م

تكمن أهمية مؤشر الاداء الاقتصادي الداخلي لمعرفة تنافسية الاداء الاقتصادي في جذب رؤوس الاموال من خلال انعكاسه على المؤشرات الاقتصادية الداخلية وفي الجدول التالي يوضح اداء الاقتصاد الداخلي لليمن كالآتي:

جدول (5) **الترتيب العالمي لليمن في أهم مؤشرات الاداء الاقتصادي الداخلي 2021م**									
الدولة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	الناتج المحلي الاجمالي وفق تعادل القوة الشرائية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وفق تعادل القوة الشرائية	معدل التضخم (متوسط سنوي)	اجمالي الاستثمارا ت كنسبة من الناتج	عدد السكان بالمليون	معدل البطالة %
اليمن	184	112	108	181	180	190	171	47	106
سوريا	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السودان	173	99	70	179	153	192	...	32	...
اجمالي الدول	193	193	193	193	193	193	171	193	107
المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص18.									

وفق بيانات الجدول السابق يلاحظ أن اليمن ما زالت المؤشرات متدنية باستثناء مؤشر اجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج جاءت في الترتيب الاخير، كذلك جاءت اليمن في المرتبة ما قل الاخيرة في مؤشر البطالة حيث احتلت المرتبة رقم (106) من اصل (107) دولة، مما يدل على تباطئ النشاط الاقتصادي وعدم خلق وظائف حديدة، بل ان المؤسسات والشركات قد سرحت جزء من عمالتها كإجراء لتخفيض نفقاتها، مما يدل على سوء الاداء الاقتصادي للأنشطة الداخلية التي انعكست على المؤشرات الخارجية.

2-2: أهم مؤشرات الاداء الاقتصادي الخارجي 2021م

تكم اهمية هذا المؤشر بأنه يوضح اهم المؤشرات الاقتصادية كنسبة من الناتج القومي الذي هو انعكاس لصحة الاقتصاد ومدى جدارة البلد في الوفاء بالتزاماته، وفيما يلي توضح ترتيب اليمن وفق هذا المؤشر بين 178دولة:

جدول (6) الترتيب العالمي لليمن في أهم المؤشرات الاقتصادية لعام 2021م						
الدولة	**صافي الإقراض أو الاقتراض الحكومي كنسبة من الناتج**	**رصيد الحساب الجاري بالمليار دولار**	**رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج**	**إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج**	**إجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي**	**المتوسط العام للترتيب**
اليمن	**109**	**122**	**131**	**107**	...	**137**
سوريا	...	...	...	...	...	...
السودان	**29**	**142**	**142**	**187**	**9**	**111**
اجمالي الدول	**193**	**192**	**192**	**190**	**191**	**178**
المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص19.						

من خلال بيانات الجدول السابق يوضح المؤشر أن اليمن ما زالت بيئة الاستثمار فيها مع بقيت المؤشرات الفرعية بيئة غير جاذبة حيث احتلت الترتيب 137 من بين 178 دولة في هذا المؤشر، حيث يقيم اهم المؤشرات الاقتصادية كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي.

3- مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

يتكون هذا المؤشر من مجموعة مؤشرات فرعية وهي الحوكمة العالمية، بيئة أداء الاعمال، الحرية الاقتصادية، والاتفاقيات الاستثمارية الثنائية، وفيما يلي نقدم تحليل لبيئة الاستثمار اليمنية وفق هذا المؤشر للعام 2021م، كأحدث بيانات تقدم بهذا الجانب.

3-1 : مؤشر الحوكمة العالمي2020م

تعد مؤشرات الحوكمة هي الدليل للمستثمرين في الاستثمار في أي بلد، وكلما احرزت الدولة تقدما في مؤشراتها كلما حققت تقدما في جذب المزيد من المشروعات الاستثمارية، والذي يعكس درجة تحسن في ممارسة الإدارة الحكومية والشركات متعددة الجنسية، لغرض تأطير جهودها في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات، أما اليمن مؤشرات الحوكمة فهي منذ ثلاثة عقود مضت تأتي في ذيل القائمة، فلا ريب أن تهرب رؤوس الاموال منها الى بيئة اكثر تقدما في هذا المؤشر، والجدول التالي يوضحه ذلك:

جدول (7) الترتيب العالمي لليمن في مؤشرات الحوكمة العالمية ومؤشراتها الفرعية لعام 2020م وفق الترتيب العالمي

الدولة	الترتيب العالمي 2019	الترتيب العالمي 2020	التغير	مكافحة الفساد	سيدة القانون	الجودة التنظيمية	فعالية الحكومة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	المشاركة والمساءلة
اليمن	201	201	0	205	202	201	208	211	199
سوريا	202	204	↓2	208	207	202	203	213	205
السودان	196	194	↑2	195	182	20	197	201	188
عدد الدول	204	214		209	209	209	209	213	208

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص21.

يلاحظ من خلال استعراض بيانات الجدول السابق، أن اليمن في ذبل قائمة مؤشرات الحكومة ومكوناته الاساسية الفرعية على مستوى العالم، وجاء مؤشر فعالية الحكومة واضعا اليمن في المرتبة ما قبل الاخيرة، ويدل استفحال الفساد وتجذره في مؤسسات الدولة وهيئاتها، والذي غيب سيادة القانون، مما افضى الى بيئة تنظيمية سيئة للغاية، وهذا يدل على ضعف بيئة الاعمال وعدم جاذبيتها لاستقطاب الاستثمارات محليا ودوليا وأنها بيئة طاردة حتى على مستوى رأس المال الوطني، وفيما يلي تأكيدا على ذلك في مؤشرات ريادة الاعمال.

3-2 : مؤشرات بيئة اداء الأعمال

تحتاج اليمن كباقي الدول العربية إلى إصلاحات بمعدلات أكبر في مؤشرات أهمها: التجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود ودفع الضرائب وبدء النشاط التجاري، وتسجيل الملكية، والتعامل مع حالات الإعسار، والحصول على الائتمان، وتصاريح البناء ومؤشر حماية مستثمري الأقلية، ومؤشر الحصول على كهرباء، فوفق تقرير مناخ

الاستثمار في الدول العربية لعاك 2022م، أن "كانت سيئة التصنيف في مؤشر التجارة عبر الحدود والاعسار، والحصول على الكهرباء والائتمان والحصول على تصاريح البناء"، بينما جاءت متوسطة التصنيف في بقية المؤشرات، بينما احتلت تصنيف يقترب من متوسط التصنيف العالمي في مؤشرين وهما مؤشر دفع الضرائب ومؤشر تسجيل الملكية.

3-3: مؤشر الحريات الاقتصادية

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة هيرتيج فاونديشن ومجلة وال ستريت جورنال منذ عام 1995م، ويعمل على قياس وتقييم جوانب أساسية من جوانب البيئة الاقتصادية التي تمثل موضع سياسات الحكومات على مستوى العالم[11]، ولقد خرجت اليمن من التصنيف وهذا الخروج اعطى صورة واضحه حول البيئة الاستثمارية في اليمن، وأن الاعتبارات المتعلقة بالمعوقات الادارية والبيروقراطية، وفي التجارة، والصلابة المالية، والانفاق الحكومي، والعبء الضريبي، ونزاهة الحكومة، والفاعلية القضائية، وحقوق الملكية، ما زالت في اليمن تتسم بضعفها واشتدت سوء مع استطالة الحرب، مما أوجد اصلاحات اقتصادية ركيكه خلال الفترة منذ 2015م وحتى الآن.

ولأن هذا المؤشر يستخدم كمقياس لدمى لدرجة التضييق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحرية الاقتصادية لقطاع الاعمال، والذي يستند إلى(6) مؤشرات فرعية وهي[12]: الحرية المالية، الحرية النقدية، حرية الاستثمار، حرية تأسيس الاعمال، حرية التجارة، حرية العمل، خرجت اليمن من التصنيف كأشاراه واضحة إلى سوء البيئة الاستثمارية فيها.

3-4: اتفاقية الاستثمار الثنائية(BIT)

تعد من المؤشرات المهمة في تحليل بيئة الاستثمار ومدى كونها بيئة جاذبة للاستثمارات أم لا، ففي الاتفاقية الثنائية التي تبرم بين دولتين تتعلق بتشجيع وحماية الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من الدولتين في أراضي كل منهما، وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من اتفاقيات الاستثمار الدولية هي معاهدات استثمار ثنائية، يقوم برنامج اتفاقات الاستثمار الدولية للأونكتاد برصد اتفاقيات الاستثمار الثنائية بناءاً على المعلومات المقدمة من الحكومات على أساس طوعي، حيث يتم تضمين الاتفاقية الخاصة بالدولة بمجرد إبرامها رسميًا، بينما الاتفاقيات التي تجاوزت مرحلة التفاوض ولم يتم التوقيع عليها لا يتم احتسابها، كما تُستثنى الاتفاقية من إجمالي اتفاقيات الاستثمار الدولية بمجرد إنهائها، ولقد احتلت اليمن المرتبة 12 عربيا و63 عالميا بإبرامها 36 اتفاقية استثمارية ثنائية حتى 2022م[13].

[11] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص25.

[12] https://www.egypt.gov.eg/Services/DBusiness/Arabic/define.html تاريخ الاطلاع 2022/10/9م9:51م.

[13] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، مصدر سبق ذكره، ص 26.

3-5: مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر

نأتي لاهم مؤشر الذي يقيس القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تصدره منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ عام 2003م، القيود القانونية على الاستثمار الأجنبي المباشر في 42 قطاعًا اقتصاديًا أساسيا وفرعيا تشمل الزراعة والصيد، والتعدين والنفط، والتصنيع، والأغذية، والمواد الكيميائية، والمعادن والآلات، والكهرباء والإلكترونيات، ومعدات النقل، وتوليد وتوزيع الكهرباء، والانشاءات، والبيع بالتجزئة والجملة، والمواصلات، والنقل البحري، والفنادق والمطاعم، والإعلام، والاتصالات، والخدمات المالية، والمصرفية والتأمين، وخدمات الأعمال، وخدمات المحاسبة والتدقيق، والاستشارات القانونية والهندسية، والاستثمار العقاري، ويرصد المؤشر84 دولة من خلال رصد أربعة قيود رئيسية متمثلة في: قيود الاستثمار في الأسهم، آليات الموافقة، القيود على توظيف المديرين الأجانب، قيود التشغيل ومثال على ذلك القيود المفروضة على تحويل رأس المال أو ملكية الأرض[14].

تتمثل القيود القانونية على الاستثمار الأجنبي المباشر في12 قطاعًا اقتصاديًا أساسيا وفرعيا حيث ما زالت اليمن تفرض قيوداً عليها، وهذه القطاعات الاساسية والفرعية هي: الزراعة والصيد، والتعدين والنفط، والتصنيع، والأغذية، والمواد الكيميائية، والمعادن والآلات ، والكهرباء والإلكترونيات، ومعدات النقل، وتوليد وتوزيع الكهرباء، والانشاءات، والبيع بالتجزئة والجملة، والمواصلات، والنقل البحري، والفنادق والمطاعم، والإعلام ، والاتصالات، والخدمات المالية والمصرفية والتأمين، وخدمات الأعمال، وخدمات المحاسبة والتدقيق، والاستشارات القانونية والهندسية، والاستثمار العقاري[15]، ان هذه المؤشرات يحب النظر فيها من ناحية المهام المناطة بالهيئة العامة للاستثمار، لذلك ينبغي على قطاع الاعمال النظر بجدية بشأن اعادة هيكلة الهيئة العامة للاستثمار للبدء في تهيئة مناخ الاستثمار في اليمن.

3-6: مؤشر القدرات الانتاجية

يوضح الجدول التالي مؤشرات القدرة الانتاجية، وذلك كالاتي:

جدول (8) الترتيب العالمي لليمن في مؤشرات القدرات الانتاجية لعام2018م

الدولة	المؤشر المركب	راس المال البشري	راس المال الطبيعي	الطاقة	النقل	تكنلوجيا المعلومات والاتصالات	المؤسسات	القطاع الخاص	التغيير الهيكلي
اليمن	174	170	70	122	135	155	192	152	122
سوريا	155	173	27	93	136	133	193	124	41
السودان	182	162	54	151	146	161	190	177	185
عدد الدول	195	195	195	195	195	195	195	195	195

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص31.

ومن خلال بيانات الجدول يلاحظ في ظل القيود المفروضة على الاستثمار الاجنبي المباشر وخروج اليمن من ضمن الدول العربية المصنفة، مع فرض اليمن قيودا قانونية على12 قطاع اساسيا في البلد فلا ريب ان تحتل اليمن المرتبة 192 من بين 195 دولة في مؤشر المؤسسات، وبقيت المؤشرات تراوحت ما بين متوسط وضعيف.

[14] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2020، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص22.

[15] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص28.

2- تحليل SWOT لواقع بيئة الاستثمار في اليمن

بعد ان تم استعراض تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية من قبل اشهر الوكالات تعنى بتصنيف بيئة الاستثمار في اغلب دول العالم منها الجمهورية اليمنية وبشكل طوعي من الدولة، وكما أظهرت تلك المؤشرات مع مؤشراتها الفرعية التي صنفت بيئة الاستثمار اليمنية انها بيئة طرد وليست بيئة جذب للاستثمارات في الوقت الراهن أو فيما مضى منذ 2015م، ووفقا لما تم عرضه – في المحور الأول في الفقرة رقم 2- لتحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية قامت الباحثة بعمل تحليلSWOT لواقع الاستثمار في اليمن، حيث تشير نقاط قوة وضعف إلى عناصر داخلية في بيئة الاستثمار من قبل الحكومة والقطاع الخاص يمكن السيطرة عليها وتحويلها إلى فرص ناجحة من خلال المعالجات التي قمت بوضعها كباحثة، بينما الفرص والتهديدات فتنبثق من عوامل خارجية تؤثر على بيئة الاستثمار ولكن لا يمكن السيطرة عليها من قبل الحكومة أو قطاع الاعمال.

ولكن ينبغي وضع المعالجات المناسبة لردئها والتقليل من نسبة حدوثها والتعامل معها اثناء الحدوث لتقليل نسبة الاضرار إلى أدنى نسبة ممكنة وهنا تكمن اهمية وجود استراتيجية وطنية للاستثمار في اليمن كضرورة لابد منها، والتي ينبغي أن تعد احد أهداف ومخرجات مؤتمر حوار الشراكة بين القطاع العام والخاص، وفيما يلي تحليل SWOT كالآتي:

القطاعات ذات الصلة	نقاط القوة	نقاط الضعف
الحكومة	تلبية الحكومة متمثلة بالوزارات والهيئات ذات الصلة بالتحاور مع القطاع الخاص بشأن الشراكة.	عدم التوصل إلى استقرار المناخ السياسي في جميع البلاد، والذي غاب معه الاستقرار الامني مما يشكل تهديدا لحماية المنشئات العامة والخاصة.
		غياب استراتيجية وطنية للاستثمار ذات رؤية واضحة وجدول زمني محدد لتنفيذها.
	وجود قوانين وقرارات تدعم مشروع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.	تأخر دفع التعويضات للخسائر التي لحقت بمشروعات القطاع الخاص مما كبد المستثمرين خسائر كبيرة.
	انشاء الهيئة العامة للاستثمار والتي تعد النافذة للترويج للاستثمار وتسهيل اجراءاته.	– ضعف دور الهيئة منذ 2015م واقتصار دورها على منح التراخيص دون النظر في كيفية معالجة قضايا مشروعات المستثمرين و تشجيع راس المال المحلي للبقاء في أرض الوطن. – عدم مواكبة البنية التحتية كمنظومة الطاقة وشبكات الاتصال والطرق مع حجم ومستوى الأنشطة المتوقعة في جوانب الاستثمارية. – ضعف الترويج للاستثمار سواء لاستقطاب رؤوس الاموال المحلية أو العربية الى داخل اليمن.

	قانون رقم (15) لسنة 2010م واحكامه ولائحته التنفيذية، الهدف منه جذب وتشجيع وتطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية في إطار السياسة العامة للدولة والأهداف والأولويات الوطنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنشأ بموجب هذا القانون هيئة تسمى " الهيئة العامة للاستثمار".	– لم يكن القانون قانون رقم (15) لسنة 2010م حافز لجذب مزيد من الاستثمار. – التعديلات الواردة في قانون رقم (15) كانت سببا في هروب الاستثمارات حيث شددت على المستثمرين والغت عدد من المزايا القانونية في قانون رقم (22) . – الغاء قانون الاستثمار رقم (22) لعام 2002م البديل لقانون الاستثمار رقم (22) لعام 1991م، وتعديلاته والذي ينظم ويشجع الاستثمارات ويمنح التسهيلات والحوافز للمستثمرين في جميع المجالات ماعدا: استكشاف واستخراج النفط والغاز والمعادن التي تحكمها اتفاقيات خاصة مع وزارة النفط والمعادن ، صناعة الأسلحة والمواد التدميرية، الصناعات التي تؤدي إلى إضرار بالبيئة والصحة أعمال المصارف والبنوك، تجارة الأموال والاستيراد والجملة والتجزئة.
	القرارات الواردة في قانون رقم (24) لسنة 2002م، بشأن المناجم والمحاجر ولائحته التنفيذية.	فرض قيود وعراقيل وضعت أمام البنوك والشركات ورجال الاعمال من تحويل أموالهم بين فروعهم أوبين المحافظات أو بين البنوك ذاتها أو في أطار فروعهم لتسوية التزاماتهم أو للعملاء لتمويل الاستيراد للمواد الغذائية الأساسية والدواء عبر البنك المركزي اليمني بعدن من خلال الوديعة السعودية السابقة.
	تقديم الدعم لخطة الاستجابة الانسانية واعمال الاغاثة منذ 2015م في شتى المجالات.	عدم وجود اليات مشتركة مع القطاع الخاص.
	تمتع اليمن بمقومات استثمارية في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية.	عدم وجود سلطات مالية موحدة مما تسبب في فرض رسوم جمركية وضرائب مزدوجة على المستثمرين.
قطاع الاعمال	الدعوة لمشروع شراكة فاعلة وجادة بين القطاع العام والخاص يدعوه له قطاع الاعمال اليمني وتكرار الدعوات لضرورة اشراك القطاع الخاص في التشاور عند اتخاذ الحكومة القرارات ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي.	تعدد منافذ الفساد وتعدد قنواته مما اضعف البيئة الصحية والملائمة لازدهار الاستثمار.
	بقاء جزء من رأس المال المحلي يمارس عملة من قبل رجال المال والاعمال داخل اليمن.	هروب رؤوس الاموال المحلية الى الخارج، حيث وجد العديد من أصحاب رؤوس الأموال اليمنيين طريقهم إلى عدد من الدول بينها مصر وتركيا وسلطنة عمان وافريقيا، وذلك بسبب الامتيازات والتسهيلات التي تمنحها هذه الدول لهم متمثلة في الإعفاءات الضريبية ومنح الجنسيات للمستثمرين.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تحليل المحور الثاني من هذه الورقة البحثية، وللمزيد من الاطلاع انظر إلى: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

- **التهديدات:**

يوجد هناك فرص استثمارية كبيرة لقطاع الاعمال في اليمن يمكن التركيز عليها ومعالجة الاختلال فيها، حتى يتمكن القطاع في النهوض، فحاليا يقسم رأس المال المستثمر في اليمن إلى:

- الرأسمال الباقي في اليمن.
- رأسمال الذي غادر البلاد بحثا عن ملاذ آمن بسبب الحرب.
- رأسمال المغترب(المهاجرين اليمنيين).
- الاستثمار الاجنبي المباشر.

حيث ان المهمة الحالية للأجهزة المختصة بتحسين بيئة الاستثمار تعمل على اعادة جذب تلك الاشكال من الاستثمارات ليست بالمهمة السهلة، فهي تستدعي ضمانات وحوافز لجذبها مع تهيئة بيئة استثمارية ملائمة، وفيما يلي توضيح لكيفية امكانية معالجة التهديدات واغتنام الفرص :

الفرص	التهديدات	المعالجات المطلوبة تنفيذها لاستغلال الفرص	الجهة المختصة بالتنفيذ
على رغم من كل الظروف غير المواتية لا تزل اليمن من ضمن الدول العربية المدرجة في وكالة IHS فقط، حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات للعوام 2021 و2022م.	جاءت اليمن في ذيل قائمة مؤشر PRS لمخاطر الدول والذي يقيس استقرار الحكومة، وتدخل الجيش في السياسة، وغيرها من المؤشرات .	تفعيل هيئات ولجان الرقابة والمحاسبة الحكومية.	الحكومة
	جاءت اليمن في الترتيب 86 من اصل 141 دولة في مؤشر المخاطر المالية والذي تضمن تقييما للوضع المالي للدولة من خلال مجموعة من المؤشرات هي: إجمالي الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة كل من خدمة الدين والحساب الجاري الى صادرات السلع والخدمات، وغيرها.	اتباع سياسات اصلاحية تصحيحية في الجوانب النقدية والمالية لتوحيدها لإنهاء الانقسام الحاصل فيها.	البنك المركزي/ وزارة المالية
تعزيز عمل الهيئة العامة للاستثمار.	عدم الاستجابة للمعالجات.	تحتاج الهيئة العامة للاستثمار اعادة هيكلة ينظر الى ذلك القطاع الخاص بشكل اكثر جدية لأنها حاليا ليست من نقاط القوة لجذب الاستثمار.	القطاع الخاص الهيئة العامة للاستثمار
وجود مناطق تشهد استقرار امني وبيئة	انهيار الهدنة وعودة المواجهات المسلحة بين	دعم جهود السلام	اطراف

ملائمة للاستثمار فيها.	اطراف النزاع.		النزاع
مشاركة القطاع الخاص في أعمال الاغاثية والاستجابة الانسانية في جميع اجزاء الوطن، والمساهمة في التخفيف من وطأة الازمة من تداعيات الحرب واستطالتها، مما اوجد زخم لدى كافة المكونات المجتمعية والشعبية.	عدم وجود الية شراكة فاعلة وحقيقة مع القطاع العام يبنى عليها قاعدة صلبة ومستقرة لهيئة بيئة استثمارية جاذبة تحقق مصالح الجميع.	ايجاد الية شراكة فاعلة وحقيقة بين القطاع العام والقطاع القطاع.	الحكومة/ القطاع الخاص
تلبية الحكومة المشاركة في مؤتمر تحت مسمى" مؤتمر الحوار بين القطاع العام والخاص، المتفق اقامته في مدينة عدن.	ضعف متابعة مخرجات المؤتمر	تشكيل لجان مشتركة لمتابعة مخرجات المؤتمر بصفة دائمة وتحديد مهام واضحة لها.	الحكومة/ الجهات المنظمة القطاع الخاص
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تحليل المحور الثاني من هذه الورقة، وللمزيد من الاطلاع انظر إلى: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.			

المحور الثالث: بيئة الاستثمار في اليمن والحلول لسبل تعزيزها

تمثل السياسات الحالية للحكومة احد أهم أسباب طرد للرأس المال الوطني إلى الخارج والتي تمثلت في قصور الهيئة العامة للاستثمار من القيام بالمهام المناطة بها، مع وجود حوار مشترك وقنوات اتصال بين الحكومة والقطاع الخاص، للعمل المشترك، حيث تنص مواد الدستور اليمني: "العمل على توفير البيئة المناسبة للاستثمار والمزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية وتوفير البيئة القانونية المناسبة لمواكبة القوانين المنظمة لعملية الاستثمار وحمايته"[16].

لضمان الاستثمار التي تعمل على توفير الآليات التي تضمن للمستثمرين مشاريعهم ضد المخاطر غير التجارية والتي تتيح للمستثمر إمكانية التأمين على مشروعه لديها، واهمها المؤسسة الدولية لضمان الاستثمار(MIGA) والمؤسسات العربية والاقليمية التابعة لها وهي:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

[16] دستور الجمهورية اليمنية، متاح على الرابط التالي: https://yemen-nic.info/yemen/dostor.php تاريخ الاطلاع 2022/11/12م،7:15ص.

1) خطوات سابقة لتهيئة بيئة الاستثمار في اليمن

- **إصلاحات مؤسساتية وتشريعية**

حاولت الحكومة اليمنية تنفيذ عدد من الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية، فضلاً عن إصلاحات مالية وخصخصة بعض المؤسسات العامة بين عامي 2000 و2010م في سبيل تحفيز وتحسين بيئة الأعمال، وفق ما نصوص عليه الدستور اليمني، منه نص المادة (7) : "أن يقوم الاقتصاد الوطني على أساس حرية النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع..."[17]والمادة (10) التي تنص على[18]:"ترعى الدولة حرية التجارة والاستثمار وذلك بما يخدم الاقتصاد الوطني..."، كما التحقت الدولة في عضوية المنظمات العاملة في مجال الاستثمار والتي تعمل على حماية الاستثمارات، وتوفير المناخ الملائم لها.

حيث أطلقت الحكومة منحة بولي لتنمية الإصلاح المؤسساتي، سعياً لتحفيز نشاط القطاع الخاص خارج دائرة الهيدروكربونات، اشتمل ذلك على عنصرين رئيسيين وهما: إصلاحات ضريبية لترشيد حوافز الاستثمارات الخاصة؛ إصلاح حقوق التسجيل والملكية، حيث قامت الحكومة في عام 2008م بسن بعض الإصلاحات في سبيل تيسير الوصول إلى الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية، واعتمدت، على هذا الأساس، قانون التمويل الأصغر المصرفي في العام التالي، بحلول عام 2010م، كان سوق التمويل المصغر يقدم خدماته لما يزيد عن 51 ألف عميل [19]، لكن كل هذه الاصلاحات اصيبت بنكسه تلو الاخرى منذ 2011م، اثر ضعف الدولة وانهيار مؤسساتها مما اوجد اسوأ بيئة استثمارية على مستوى دول العالم[20]، وتوقف مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- **مشروع قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص**

مشروع قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لسنة 2014م، حيث نص على تنشأ بموجبة لجنة عليا تسمى" اللجنة العليا للشراكة"، برئاسة مجلس الوزراء وعضوية الجهات ذات الاختصاص ويهدف هذا القانون إلى[21]:

1- تنظيم عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية وذلك على اسس توازن المصالح وتوزيع المخاطر والانصاف وضمان الحقوق والشفافية والعدالة والتنافسية.

---

[17] دستور الجمهورية اليمنية، المصدر السابق.

[18] دستور الجمهورية اليمنية، المصدر السابق نفسه.

[19] https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/8081 تاريخ الاطلاع 2022/10/13م،9:15م.

[20] https://yemen-nic.info/yemen/dostor.php تاريخ الاطلاع 2022/11/12م،7:15ص.

[21] اسراء جعفر، وهيفاء مقطري، هروب رؤوس الاموال من اليمن، ورقة سياسة عامة، مدرسة السلام، 2022م.

2- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع البنى التحتية، وجذب تمويلات القطاع الخاص للوفاء بمتطلبات التمويل المستدام لمشاريع البنى التحتية.

3- تنظيم عملية الاشراف والرقابة على اجراءات الشراكة وذلك لضمان سلامتها والحفاظ على المال العام والمصلحة العامة.

4- خلق فرص لجذب التطورات والتكنولوجيا والابتكارات في مشاريع البنى التحتية.

5- ضمان الحد من المخاطر البيئية وتعزيز التنمية المستدامة في التخطيط والتنفيذ لجميع مشاريع الشراكة.

ينبغي اعادة احياء هذا المشروع من جديد مع اجراء تعديلات عليه بما تتناسب مع المستجدات التي طرأت على بيئة الاستثمار في اليمن بعد 2015م، خاصة أنه:

- يوجد مسودة مشروع جاهز.
- وجود البرلمان في العاصمة عدن مما يسهل عرضه ومناقشته في اجندة اعماله.
- انتهاز فرصة للقطاع العام والقطاع الخاص في اقامة شراكة حقيقة في بينهما.

- **إصلاح القطاع المصرفي اليمني**

لقد مر القطاع المصرفي اليمني بعدة تحولات في تطوير بنيته منذ ما يقارب من عقدين بإجراءات عديدة لتطوير وإصلاح القطاع المصرفي، وقد سعى إلى إصدار مجموعة من القوانين التي أدت إلى تغييرات جذرية في العمل المصرفي في اليمن، ويمكن تقسيم هذه الاجراءات الى مرحلتين ما قبل 2015م وما بعدها، وذلك كالآتي:

مرحلة ما قبل 2015م	مرحلة ما بعد 2015م حتى الآن
اتسمت هذه المرحلة بإصلاحات شاملة للبيئة التشريعية للقطاع المصرفي متواكبة مع الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي	اتسمت هذه المرحلة بتغيرات عميقة ادت الى انقسام مالي تأثر بها قطاع الاعمال.
قوانين مصرفية: - قانون الصيرفة الإسلامية 1995م. - قانون إنشاء صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة 2002 . - قانون محاربة غسيل الأموال 2003م. - قانون الخدمات المصرفية الإلكترونية 2006م. - قانون تأمين الودائع المصرفية 2008م. - قانون تمويل القروض متناهية الصغر 2009م. - قانون تعديل قانون المصارف الإسلامية2009م. - قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2010م.	نقل مقر البنك المركزي: صدر قرار جمهوري رقم (119) لعام 2016م في 2016/9/18م بإعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي ونقل مركز عملياته من صنعاء إلى عدن.

– قانون تعديل بعض مواد قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2013م.	
قانون البنك المركزي اليمني (2000م) الذي أعطى البنك المركزي اليمني الاستقلالية التامة للقيام بأعماله وتحقيق أهدافه.	– **اسعار الصرف:** اتخذ مجلس ادارة البنك يتخذ قرار بتاريخ 14/ 8 / 2017م بإلغاء التعامل بسعر الصرف التأشيري للعملة المحلية الذي وضع في أواخر عام 2014م في ظل نظام الصرف المعوم المدار عند 250 ريال /دولار، والتوجيه بإجراء كافة المعاملات المصرفية على قاعدة نظام الصرف المعوم الحر اعتباراً من 15/ 8/2017م، مما تسبب في تدهور اسعار الصرف. – **شحة السيولة:** وخروج الدورة النقدية عن مسارها الطبيعي من تدفق الأموال في قنوات النظام المصرفي. – **تجميد اموال المودعين:** تعد تحدي حقيقي للقطاع المصرفي في فك تلك الحسابات بما يحفظ القيمة الحقيقة لتلك الودائع كما المحافظة على المراكز المالية للبنوك وسلامة النشاط الاقتصادي. – **سعر الفائدة:** أبقى البنك المركزي – عدن- على معدل الفائدة على الودائع كما كان علية قبل الحرب، بالرغم من إن معدل الفائدة أصبح سالباً بفعل ارتفاع معدلات التضخم عنه واستقر خلال السنوات المرحلة الثانية عند (15%)، بينما رفع معدلات الفائدة على الاوراق المالية التي استثمرت فيها البنوك في عام 2018م، بإجمالي 100 مليار ريال، والتي حددها بالنسبة لشهادات الايداع بمعدل 27%، ولودائع الوكالة بر بح يصل الي 23%، وللسندات الحكومية متوسط الاجل بمعدل فائدة 17%.
المصادر: 1- التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني ، تقرير عام 2020م- عدن. 2- https://uabonline.org / تاريخ الاطلاع 2022/10/9م، 4:38م.	

إن ما ورد في الجدول السابق يظهر بعض العوامل الطاردة للاستثمار أن نقاط الضعف أدت إلى ضعاف امكانية تحقيق فرص وانتهازها في استقطاب الاستثمارات المحلية والاقليمية والدولية بما فيها المحافظة على رؤوس الاموال الباقية في داخل البلد، فوفقا لتقرير أصدرته مؤسسة تشاتام هاوس" أن لكل دولار واحد يتم إنفاقه على المعونات لبلاد اليمن، هناك 2.7 دولار يخرج منها [22].

2) رؤية بحزمة سياسات واجراءات تساعد على تحسين بيئة الاستثمار في اليمن

وفقا لما تم تناوله واستعراضه بالتحليل لبيئة الاستثمار في اليمن، ومن اجل تحسين وتهيئة العوامل الجاذبة للاستثمار نقترح حزمة من الاجراءات يكون القطاع الخاص شريك فيها، وهي:

[22] https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/8081 تاريخ الاطلاع 2022/10/12م، 1:30م.

اجراءات تحسين بيئة الاستثمار يشترك فيها القطاع الخاص		
مؤشر تحسين بيئة الاستثمار	**مؤشرات بيئة الاستثمار**	**الاجراءات**
مؤشر المخاطر (PRS، وفيش)	تحقيق الاستقرار السياسي.	ضرورة بقاء الحكومة في البلد لضمان الاستقرار السياسي.
	الاستقرار الامني والحد من تدخل الجيش في السياسة، ومنع تجدد الصراع.	العمل على المزيد من الخطط الامنية لتدعيم ركائز الاستقرار الامني التي تسعى الى الحد من تدخل الجيش في السياسة، ومنع من تجدد الصراع.
	سيادة القانون والنظام.	العمل على تقوية النظام القضائي بما يعزز من سيادة القانون والنظام من خلال اصلاح المنظومة القضائية.
	تحقيق تحسن في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ووضع الاستثمار.	سرعة تبني سياسات تصحيحية في القطاعات الاقتصادية لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي بما ينعكس على الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية وبالتالي وتحسن جاذبية وضع الاستثمار.
مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية	تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية لمزيد من الحوكمة.	العمل على محاربة الفساد من خلال تفعيل اكبر لهيئات ولجان الرقابة والمحاسبة الحكومية، بما يعزز الشفافية والمساءلة والديمقراطية.
المؤشرات المتعلقة بالتجارة	التنسيق المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص في مجالات الاستيراد والتصدير.	العمل على تطوير آلية تنظم اسلوب الشراكة والتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص في مجالات الاستيراد والتصدير.
المؤشرات المتعلقة بالاستثمار والاعمال	تحقيق فاعلية اكبر للحريات الاقتصادية	العمل على اعتماد موازنة عامة للدولة للسنوات القادمة يوضح فيها بنود الانفاق الحكومي في البنية التحتية.
		اعادة ضبط الاوعية الضريبة وفق ما ينص عليه القانون ومنع الجبايات والاتاوات التي تفرض على القطاع الخاص خارج القانون.
	قيام شراكة قاعلة مع القطاع الخاص وسهيل القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر	تشكيل لجان مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص في المجالات الضرورية ووضع رؤية مشتركة لشراكة مستدامة.
		اشراك القطاع الخاص في وضع السياسات واصدار القوانين واللوائح المرتبطة بالشأن الاقتصادي المشترك.
		تطور تكنولوجيا الإنتاج المحلي حال قيام الاستثمارات الأجنبية بنقل التكنولوجيا.
		الاستثمار الخاص في المناطق المستهدفة في المجالات التي تدعم حل الازمة الاقتصادية وبتسهيلات استثنائية.
		إعداد خطة عمل سريعة لدعم الصادرات وإزالة العوائق البيروقراطية.
		تشجيع تأسيس شركات مساهمة كبيرة في مجالات البنوك ومؤسسات الصرافة وتشجيع الاندماجات.
		مجال اقامة محطات انتاج الطاقة خصوصا في مجال توليد

		الطاقة المتجددة.
		العمل على اقامة الشركات المساهمة لتنفيذ مشروعات كبيرة في مجالات البنية الاساسية الانتاجية والخدمية.
		العمل على إعادة تفعيل ودعم الهيئات الحكومية التي من شأنها تيسير التجارة الدولية.
		إعداد قائمة بمشاريع الاستثمارات ذات الأولوية التي يمكن أن تزيد من فعالية القطاعات الحيوية، مع إعطاء الأولوية للحفاظ على الاستثمارات القائمة حالياً.
		العمل على تعزيز اللامركزية والشراكة مع القطاع الاعمال في دعم الوسائل البديلة لزيادة الإنتاج في قطاع الطاقة.
		الالتزام بقوانين الدولة في تنظيم العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
المصدر: https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/8081 تاريخ الاطلاع 2022/10/12م، 1:30م		

الخلاصة:

أظهر تحليل المؤشرات المعتمدة عالميا للبيئة الاستثمارية في اليمن بأنها سيئة للغاية جنبا إلى جنب مع بقة الدول العربية، وأن هذه البيئة السيئة للاستثمار كانت نتاج تراكمات من التدهور وصعوبة جذب الاستثمارات الأجنبية منذ عام 2011م وازدادت صعوبة بعد 2015م حتى باتت بيئة طاردة للاستثمارات بما فيها رأس المال الوطني، وأيضاً بيئة غير قادرة على إعادة جذب رأس المال الوطني، بالإضافة إلى الشركات الأجنبية التي فضلوا الهروب من البلاد بحثاً عن بيئة استثمار أكثر أمناً، وكان لهذا الوضع آثار وتداعيات على كافة الانشطة الاقتصادية بسبب الطبيعة المترابطة التي تتسم بها بيئة النشاط الاقتصادي، مما أثر بدورة على بيئة الاستثمار المحلي واتجاهاته، وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، إذ وصل الامر أن اصبح الاقتصاد اليمني في ذيل قائمة مؤشرات الاعمال العالمية.

إن هروب رأس المال الوطني بسبب الاضطرابات السياسية الناتجة عن اقتصاد الحرب واستفحال الفساد، مما يستدعي ضرورة إدارة ملف الاقتصادي وبالذات ملف الاستثمار، لذلك لابد من التعامل مع الجهود الرامية إلى وضع تدابير لتحسين بيئة الأعمال الوطنية على أنها أولوية محورية في سبيل جذب الاستثمارات من جديد إلى اليمن، وبدء عملية تعافي القطاع الخاص، وإصلاح بيئة الاعمال من قبل الحكومة والاستثمار في اليمن مع التركيز على العائد والحوافز التي سوف يتحصل عليها المستثمر في اليمن لتحفيز المستثمرين الحاليين من البقاء

والحفاظ على مستويات الاستثمار الحالية في البلاد، وجذب رأس المال المغترب للاستثمار في داخل البلد، واعطاءه الضمانات اللازمة وفق القانون.

الاستنتاجات:

من خلال عرضنا السابق نستنتج الآتي:

1- عدم وجود خطة وطنية لتحسين بيئة الاستثمار في اليمن لتصبح اكثر جاذبية لرؤوس الاموال اليمنية أولا والعربية والشركات العالمية ثانيا.

2- تمثل السياسات الحالية في الحكومة احد أهم أسباب طرد للرأس المال الوطني إلى الخارج.

3- حصول اليمن على تصنيف ائتماني سيادي قريبة من التخلف عن السداد مما تسبب في عدم ثقة المستثمرين في الاستثمار في اليمن.

4- هناك عوامل طاردة للاستثمار تمثلت في نقاط ضعف اضعفت من امكانية تحقيق الفرص الاستثمارية وانتهازها في استقطاب الاستثمارات المحلية والاقليمية والدولية بما فيها المحافظة على رؤوس الاموال القائمة حالياً.

5- اعادة جذب الاستثمارات ليست بالمهمة السهلة، فهي تستدعي ضمانات وحوافز لجذبها مع تهيئة بيئة استثمارية ملائمة.

6- لا توجد خطة باعتماد قائمة بالمشاريع الاستثمارية ذات الاولوية التي يمكن أن تزيد من فعالية القطاعات الحيوية في البلد.

7- الانقسام المالي في الجهاز المصرفي قد هوى اليمن الى ذيل القائمة مع بقيت المؤشرات.

8- خرجت اليمن من مؤشر الحرية الاقتصادية بينما جاءت في ذيلة القائمة في مؤشرا قياس مخاطر الدول وفيتش، والمؤشرات البيئة القانونية والتشريعية.

9- عدم تفعيل مشاركة القطاع الخاص كخطوة أولى نحو بناء شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص وفق مشروع قانون الشراكة لعام 2014م، ومذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة والقطاع الخاص في واشنطن.

10- ضعف تحسين بيئة الاعمال الحالية لإعادة جذب رأس المال الوطني والشركات الأجنبية للاستثمار في اليمن.

11- مخاطر تجدد الصراع في اليمن مع انهيار الهدنة امر يقلق المستثمرين الباحثين عن ملاذ امن وبيئة مناخية تتسم بالاستقرار، كما ان الانقسام المالي في الجهاز المصرفي قد هوى اليمن الى ذيل القائمة مع بقيت المؤشرات.

التوصيات:

ولقد خرجت الورقة بعدة توصيات كان اهمها الآتي:

1- العمل على اعداد الاستراتيجية الوطنية لتحسين بيئة الاستثمار في اليمن لتصبح اكثر جاذبية لرؤوس الاموال اليمنية والعربية والشركات العالمية.

2- تشكيل مجلس تنسيقي وطني لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال تحدد له لائحة تنظيمية وأهداف ومهام.

3- سرعة تبني الحكومة لسياسات جاذبة للرأس المال الوطني والعربي والشركات الاجنبية للاستثمار داخل اليمن.

4- الحصول على تصنيف ائتماني سيادي جيد يعد أمرًا ضروريًا في الحصول على التمويل من الأسواق المالية الدولية ، فضلا عن أهميته القصوى في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

5- تثبيت أسس الحوكمة واقفال ابواب الفساد وتجذره في مؤسسات الدولة وهيئاتها، مما يفضي إلى تطبيق سيادة القانون، وبالتالي بيئة تنظيمية جيدة للغاية.

6- سرعة اعداد خطة عمل باعتماد قائمة بالمشاريع الاستثمارية ذات الاولوية التي يمكن أن تزيد من فعالية القطاعات الحيوية في البلد.

7- تفعيل مشاركة القطاع الخاص في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار، كخطوة أولى نحو بناء شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص وفق مشروع قانون الشراكة لعام 2014م، ومذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة والقطاع الخاص في واشنطن.

المصادر والمراجع

1- تقييم الوكالات للاستجابة الانسانية لازمة اليمن، يوليو2022م، اليمن .

2- حلقة النقاش السادسة، مصفوفة الأولويات والسياسات والإجراءات العاجلة للتخفيف من حدة الازمة الاقتصادية في المناطق المحررة، الرابطة الاقتصادية، عدن، نوفمبر،2021م.

3- اسراء جعفر، وهيفاء مقطري، هروب رؤوس الاموال من اليمن، ورقة سياسة عامة، مدرسة السلام، 2022م.

4- نشرة المستجدات الاقتصادية – وزارة التخطيط والتعاون الاقتصادي، عدن، فبراير 2019.

5- المستندات الاقتصادية والاجتماعية- العدد(51) اغسطس 2019م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

6- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

7- التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني ، تقرير عام 2020م- عدن.

8- https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/ 5940

9- https://webcache.googleusercontent.com

10- https://webcache.googleusercontent.com

11- https://www.egypt.gov.eg/Services/DBusiness/Arabic/define.htm

12- https://www.sis.gov.eg/section/127/5481?lang=ar

13- https://uabonline.org/

14- https://moit.gov.ye/moit/a

15- https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/8081